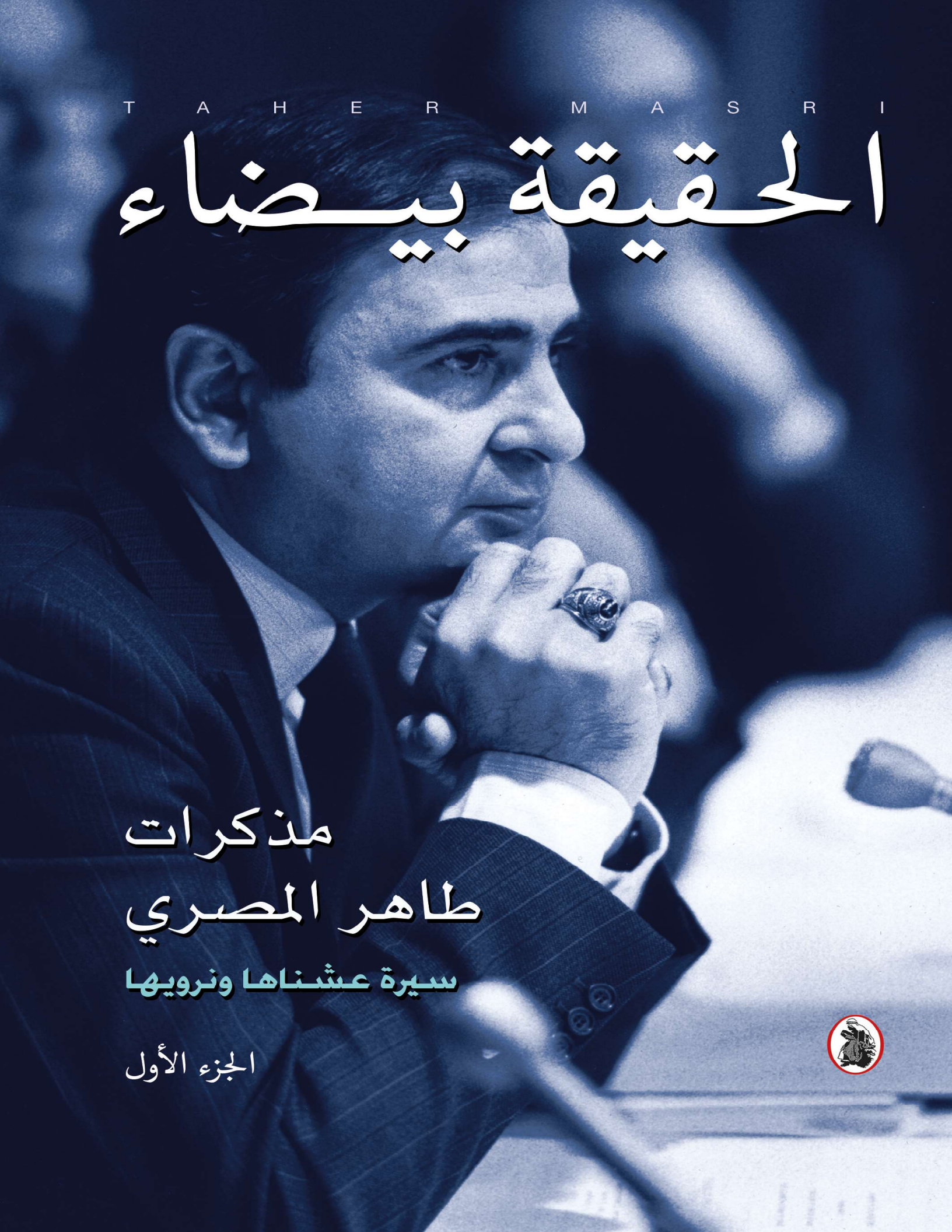

T A H E R  M A S R I

# الحقيقة بيضاء

## مذكرات طاهر المصري

### سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

# الفصلُ الثّاني

# الْحُكُومَة الْفِتْيَة

بين نيسان / أبريل وأيّار / مايو سنةَ ١٩٧٣ عشتُ شهرًا من الصّدفِ، بعضُها أردتهُ وسعيتُ إلى تحقيقهِ، وبعضُها الآخرُ لم أفكّرْ فيه، ولم أتوقّعهُ إطلاقًا.

فقد صدرَ قرارٌ بملءِ خمسِ مقاعدَ في مجلسِ النّوّابِ في نابلس، وطولكرم، وجِنين، ورام الله، كانت قد شغرتْ بوفاةِ أصحابِها، وكان يصعبُ إجراءُ اَنتخاباتٍ مباشرةٍ فيها بسببِ الاحتلالِ.

سعيتُ جدّيًّا لدخولِ مجلسِ النّوّابِ نائبًا عن مقعدِ نابلس، ونجحتُ في مسعاي تحديدًا في الثّاني من أيّار / مايو ١٩٧٣، فقدِ اَنتُخِبْتُ عضوًا في مجلسِ النّوّابِ الأردنيِّ عن منطقةِ نابلس بموجبِ تعديلٍ دستوريٍّ سمحَ لمجلسِ النّوّابِ بانتخابِ أعضاء لملءِ المقاعدِ الشّاغرةِ عن دوائرَ اَنتخابيّةٍ، يرى صعوبةً في إجراءِ اَنتخاباتٍ مباشرةٍ فيها.

وكنتُ قد تابعتُ، بالصّدفةِ وعن كثبٍ، المشاوراتِ الجاريةَ بين الحكومةِ ومجلسِ النّوّابِ لإجراءِ اَنتخاباتٍ تكميليّةٍ لتلك المقاعدِ الخمسةِ، فخطرتْ لي فكرةٌ عملتُ على تحقيقها سريعًا وهي: «لماذا لا أكون أنا نائبًا في البرلمان عن منطقةِ قضاءِ نابلس خَلَفًا للمرحوم عبد الله الخطيب».

وباشرتُ فورًا بإجراءِ اَتّصالاتٍ مع مسؤولين لضمانِ دعمِ ترشيحي واَنتخابي.

وأوّلُ مسؤولٍ عرضتُ عليه فكرةَ ترشيحي كان رئيسَ الدّيوانِ الملكيِّ أحمد طوقان الّذي كان صديقًا حميمًا لوالدي، وشجّعني كثيرًا، ثمَّ اَلتقيتُ بزيد الرّفاعي الّذي كان يشغلُ آنذاك موقعَ المستشارِ السّياسيِّ لجلالةِ الملكِ حسين، وكان الرّفاعي على علاقةٍ وطيدةٍ بأعمامي جميعِهم، وللحقيقةِ فإنَّ

جميعَ المسؤولين الأردنيّين كانوا يعرفون عمّي حكمت المصري جيّدًا، فقد كان له مكانةٌ في الأردنّ قبلَ الاحتلالِ وبعدهُ، وكانتِ الدّولةُ الأردنيّةُ تعتمدُ عليهِ لدعمِ الصّمودِ الفلسطينيِّ وأموالِ الصّمودِ، وكان عندما يزورُ الضّفّةَ الشّرقيّةَ، يلتقي بكبارِ المسؤولين ويحظى باَهتمامٍ كبيرٍ.

واَلتقيتُ للغايةِ عينِها برئيسِ مجلسِ النّوّابِ كامل عريقات، ورحّبَ بالفكرةِ وسألني قائلًا: «يبدو أنّ عمرَكَ أقلُّ من ثلاثين سنة». فأجبتهُ: «لا، عمري أكثرُ من ثلاثين سنة. ولا داعي للخوف من هذه المسألةِ».

وعلى الرّغمِ من عدمِ حصولي على أيّةِ وعودٍ قاطعةٍ تتعلّقُ بمسألةِ دعمي من أيٍّ من المسؤولين الّذين قابلتُهم، فقد كنتُ مقتنعًا بيني وبين نفسي بنجاحي الحقيقيِّ في الحصول على تأييدٍ واسعٍ من العديدِ من أصحابِ القرارِ في ترشيحي واَنتخابي.

ولم يكن أمامي لاَستكمالِ حلقةِ مشاوراتي إلّا اَستشارة أهلي، وهكذا وجدتُ نفسي في الثّلاثين من نيسان ١٩٧٣ أتوجّهُ إلى نابلس لأعرضَ الفكرةَ ونتائجَها عليهم، فاَنقسموا بين مؤيِّدٍ ومعارضٍ لها.

كانت أجواءُ الضّفّةِ الغربيّةِ آنذاكَ لا تزالُ متأثّرةً بأحداثِ أيلول ١٩٧٠ وما جرى فيها من قتالٍ بين الفدائيّين والجيشِ الأردنيِّ، وهو ما جعل فلسطينيّي الضّفّةِ الغربيّةِ ينقسمون بين وصفِ مَنْ يشاركُ في الحكوماتِ الأردنيّةِ أو في أيٍّ من مؤسّساتها بالـ «أيلوليّ»، وبين مَنْ يرى غيرَ ذلك، ويدعو إلى ضرورةِ الاستمرارِ في العلاقاتِ القائمةِ بين الضّفّتَين الشّرقيّةِ والغربيّةِ، وبأنَّ ما جرى في أيلول لم يكن حربًا أهليّةً بقدرِ ما كان مجرّدَ أخطاء يجبُ تجاوزُها وعدمُ التّوقّفِ عندَها.

كان والدي رحمه الله مريضًا جدًّا بعد إصابتهِ بالشّللِ، وأخبرتهُ باَحتمالِ اَنتخابي عضوًا في مجلسِ النّوّابِ، واتّفقَ معي في توصيفِ أحداثِ أيلول وباركَ

لي ذلك. لكن كان لا بدَّ لي من اَستكمالِ دائرةِ اَستشارةِ كبارِ أفرادِ عائلتي الآخرين وهم أعمامي معزوز المصري، والشّهيد ظافر المصري، وحكمت المصري.

وشجّعَني عمّي معزوز المصري الّذي كان آنذاكَ رئيسًا لبلديّةِ نابلس على المضيِّ في طريقي، كما شجّعَني عمّي ظافر المصري.

أمّا الشّخصُ الوحيدُ الّذي عارضَ ترشيحي بشدّةٍ فكان عمّي حكمت المصري، الّذي كان رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ في فترةٍ سابقةٍ، وناقشتهُ قليلًا في توجّهاتي، بينما كان هو يشيرُ إلى ضرورةِ الحذرِ من المشاركةِ بسببِ أجواءِ أحداثِ أيلول وقال إنّ أجواءَ الضّفّةِ الغربيّةِ لا تساعدُ على دخولي البرلمان في ذلك الوقتِ بسببِ أحداثِ أيلول وما جرى فيها.

ولاحقًا، حاولَ أبناءُ عمّي حكمت اَتهامي بوطنيّتي، وكان رأيُهم متوافقًا مع رأي والدِهم بضرورةِ عدمِ المشاركةِ في مثلِ تلك الظّروفِ، وكنتُ قد قلتُ لعمّي في حينهِ «إنّه منصبٌ نيابيٌّ وليسَ منصبًا حكوميًّا، وأنا كوني نائبًا سأكونُ حرًّا ومستقلًّا في مواقفي، كما إنّنا ما زلنا دولةً واحدةً تُسمّى المملكة الأردنيّة الهاشميّة».

قضيتُ في نابلس أقلّ من ثمانٍ وأربعين ساعةً للتّشاورِ مع كبارِ أفرادِ عائلتي. وفي الثّاني من شهرِ أيّار / مايو قفلتُ عائدًا إلى عمان بسيّارةِ أجرةٍ عن طريقِ الجسرِ الّذي كانَ عبورهُ آنذاكَ عمليّةً شاقّةً تستغرقُ عدّةَ ساعاتٍ، وكانتِ المفاجأةُ الأخرى الّتي لم أحسبْ حسابَها أنّ الإذاعةّ الأردنيّةَ بثَّتْ في السّاعةِ الثّانيةِ ظهرًا خبرَ اَنتخابي عضوًا في مجلسِ النّوّابِ، وكنتُ في سيّارةِ الأجرةِ أجلسُ في المقعدِ الأماميِّ محشوراً بين السائق وراكب آخر. ولم يعرفِ الرّكّابُ أنَّ النّائبَ المُنتخبَ يجلسُ معهم في المقعدِ الأماميِّ في السّيّارةِ.

وبعدَ أربعةٍ وعشرينَ يومًا، رسمتْ لي الصّدفُ طريقًا إلى مجلسِ الوزراءِ، بعدَ تكليفِ زيد الرّفاعي تشكيلَ الحكومةِ.

سألتُ نفسي كثيرًا لماذا اَختارني زيد الرّفاعي وزيرًا في أوّلِ حكومةٍ يشكّلُها في تاريخهِ السّياسيِّ؟ إلّا أنّي لم أفكّرْ بطرحِ هذا السّؤالِ عليهِ، ولم أملكْ أيَّ إجاباتٍ واضحةٍ عن سؤالي، تركتهُ يجولُ في خاطري، ولا أجدُ له إجاباتٍ واضحةً.

كنتُ أسوِّقُ مبرّراتٍ أراها منطقيّةً في سياقِها العامِّ، وأردّدُ في نفسي أنّ الرّفاعي اَختارني لعدّةِ أسبابٍ، كانتْ بالنّسبةِ إليهِ أكثرَ وجاهةً ممّا أعتقدهُ أو أفكّرُ فيه أو حتّى أبرِّرُهُ.

وهذا ما اَستقرَّ عليهِ حالي، وما توصّلتْ إليه قناعاتي لاحقًا، فالرّفاعي لم يتولى أيَّ منصبٍ وزاريٍّ في حياتهِ قبلَ تشكيلهِ حكومتهُ الأولى سنةَ ١٩٧٣، وكان قد بدأَ مشوارهُ السّياسيَّ في وزارةِ الخارجيّةِ، ثمّ اَنتقلَ بسرعةٍ إلى الدّيوانِ الملكيِّ، ومنهُ قفزَ إلى سدّةِ رئاسةِ الوزراءِ دونَ أن يختبرَ العملَ الوزاريَّ أو يمرَّ بهِ.

كما إنّهُ شكّلَ حكومتهُ الأولى ولم يكنْ قد تجاوزَ السّابعةَ والثّلاثين من عمرهِ، وجاءَ بوزراءَ كثيرين جددٍ «لم يسبقْ لأحدِهم أن كان وزيرًا من قبل»، وكانوا «مثلهُ شبّانًا صغارًا في السّنِّ» بمعنى أنّ حكومتهُ كانتْ حكومةَ شبابٍ، منهم مروان الحمّود، لدرجةِ أنّ حماه أو نسيبه بهجت التّلهوني كان يطلقُ على حكومةِ الرّفاعي اَسمَ «حكومة النّيدو»، نسبةً إلى حليبِ الأطفالِ الشّهيرِ.

تلقّى الرّفاعي دعمًا غيرَ مسبوقٍ من الملكِ حسين، وهذا ما دفعهُ إلى اَختيارِ وزراءِ حكومتهِ من جيلِ الشّباب، وزيد هوَ مِنَ الّذين لا ينقصُهم الذّكاءُ والدّهاءُ السّياسيُّ.

في ذلك الوقتِ، كانتْ منظّمةُ التّحريرِ الفلسطينيّةُ وبعدَ خروجِها من عمّان إثرَ أحداثِ أيلول الدّاميةِ سنةَ ١٩٧٠ قد بدأتْ في منفاها الجديدِ في سورية

ولبنان تأخذُ مكانتَها على الخارطةِ السّياسيّةِ العربيّةِ، وبدأتْ تتّسعُ دائرتُها حتّى في الأردنّ.

من هنا بدأَ التّنافسُ الحقيقيُّ بين الأردنّ والمنّظمةِ على تمثيلِ الفلسطينيّين، وهوَ ما تبلورَ لاحقًا بغيرِ رضا الأردنّ عندَما تجمّعتِ الإرادةُ العربيّةُ ضدّهُ في مؤتمرِ الجزائرِ سنةَ ١٩٧٣، ثمّ لاحًقا في مؤتمرِ الرّباطِ الشّهيرِ سنةَ ١٩٧٤، ومنهُ خرجَ الأردنّ مخفقًا في مواجهةِ منظّمة التّحرير بفعلِ قرارٍ عربيٍّ عدَّ فيه المنظّمةَ الممثّلَ الشّرعيَّ والوحيدَ للشّعبِ الفلسطينيِّ. وتلك قصّةٌ أخرى سأتوقّفُ عندَها لاحقًا.

لذا حرصَ زيد الرّفاعي على تشكيلِ حكومةٍ لها وجهٌ فلسطينيٌّ، يريدُ من خلالِها تأكيدَ اَرتباطِ الضّفّة الغربيّة بالأردنّ من خلالِ وجودِ وجوهٍ فلسطينيّةٍ لها جذورٌ عائليّةٌ قويّةٌ ممتدّةٌ في مجتمعِ الضّفّة الغربيّة الفلسطينيِّ، ولهذا ضمّتْ حكومتهُ ستَّةَ وزراءٍ من أصولٍ فلسطينيّةٍ، هم: أنا وعمر النّابلسي وعبد العزيز الخيّاط وعدنان أبو عودة، وجميعُنا من نابلس؛ إلى جانبِ محيي الدّين الحسيني من القدس، ود. صبحي أمين عمرو من الخليل، ونديم الزّرو رئيس بلديّة رام الله المبعد، وغالب بركات.

تلك هي الظّروفُ والأهدافُ الّتي كانتْ في ذهنِ الرّفاعي وهوَ يشكّلُ حكومتهُ الأولى، وتلك الظّروفُ لم تكنْ محصورةً بي، لكنّني كنتُ ضمنَها.

وزيد الرّفاعي هو رئيسُ الوزراءِ الأوّلِ الّذي قامَ بتحويلِ مكتبِ الأرضِ المحتلّةِ إلى وزارةٍ مستقلّةٍ «وزارة دولة». ربّما لحسنِ حظّي أنّني كنتُ أوّلَ مَنْ يشغَلُ هذا الموقعَ للاعتباراتِ ذاتِها الّتي أشرتُ إليها آنفًا.

لا أذكرُ أنّني تبادلتُ الحديثَ مع أيٍّ من الوزراءِ حينَ اَلتقينا في الدّيوانِ الملكيِّ لتأديةِ القسمِ الدّستوريِّ. ما أذكرهُ هو أنّني عدتُ مباشرةً إلى منزلي، إذ

إنّ علاقاتي المحدودةَ جدًّا في تلك الفترةِ حالتْ دونَ اَختلاطي بزملائي أو حتّى تبادل الحديثِ مع الوزراءِ الجددِ، لم يكن أيٌّ منهم يعرفُني من قَبْلُ، قد يكونُ بعضُهم سمعَ عنّي كوني اَبنًا لنَشْأَتْ المصري ليسَ أكثر، فقد كنتُ بعيدًا عن المعتركِ السّياسيِّ، مُلتزِمًا فقط بوظيفتي في البنكِ المركزيِّ، وشابًّا في مقتبلِ العمرِ، تخرّجتُ قبلِ سبعةِ أعوامٍ من الجامعةِ وعلاقاتي محدودةٌ للغايةِ.

في اليومِ التّالي لتأديةِ القسمِ الدّستوريِّ أمامَ الملكِ حسين، داومتُ في المكتبِ التّنفيذيِّ لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، الّذي تأسّسَ بعدَ أحداثِ أيلول ١٩٧٠، لأنّ الحكومةَ كانتْ حريصةً على اَمتصاصِ أيّةِ جوانبَ سلبيّةٍ تركَتْها تلك الأحداثُ في أذهانِ النّاسِ وعقولِهم ومواقفِهم السّياسيّةِ.

وكان هذا المكتبُ يحوزُ على ثقةِ الجميعِ بعملهِ ونزاهتهِ وموضوعيّتهِ، فقد كانتْ قراراتهُ الإداريّةُ تمتدُّ إلى معظمِ الشّؤونِ الحياتيّةِ اليوميّةِ للفلسطينيّين في الضّفّةِ الغربيّةِ من الزّراعةِ إلى التّوظيفِ، والتّربيةِ والتّعليمِ والمدارسِ، والقدسِ، وغيرِها من القطاعاتِ الحياتيّةِ الأخرى لأهالي الضّفّةِ الغربيّةِ.

كان المديرُ التّنفيذيُّ للمكتبِ المرحومُ شوكت محمود من قرية «خربثا» من قضاءِ رام الله وكان رجلًا مستقيمَ الرّأيِ شريفًا، كما كان مُلِمًّا بشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ نتيجةَ خبرتهِ الطّويلةِ بصفتهِ ضابطَ مخابراتٍ متقاعدٍ برتبةِ عميد.

وكان يعرفُ كلَّ شؤونِ الضّفّةِ الغربيّةِ وشخصيّاتِها، ما جعلهُ ناجحًا في إدارةِ المكتبِ الّذي كان عمليًّا عبارةً عن رئاسةِ وزراءٍ مصغّرةٍ للضّفّةِ الغربيّةِ، فكلُّ وزارةٍ تنتدبُ موظّفًا من قِبَلِها ليلتحقَ بهيكليّتهِ، وكان يتولّى مهمّاتٍ ماليّةً ووظيفيّةً بحكمِ كونهِ همزةَ الوصلِ الرّسميّةِ بين الضّفّتَينِ الشّرقيّةِ والغربيّةِ.

وكان المكتبُ في الشّميساني، وقد أُنشِئَ سابقًا بقرارٍ بناءً على أوامرِ الدّفاعِ بسببِ الأحكامِ العرفيّةِ، وهوَ المكتبُ نفسهُ الّذي كان مضر بدران مسؤولًا عنه.

لكنْ، وبصدورِ الإرادةِ الملكيّةِ بتعييني وزيرًا لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، اَنتهتْ مهمّاتُ بدران واَنتقلتْ إليَّ، فحلَلْتُ مكانهُ.

كنتُ حديثَ العهدِ بهذا العملِ، فقرّرْتُ تلمُّسَ طريقي ببطءٍ شديدٍ، لكنَّ الأمانةَ تفرضُ عليَّ هنا الاعترافَ بأنّي اَستفدتُ كثيرًا خلالَ تلكِ الفترةِ من العملِ الحكوميِّ. فالمرحومُ شوكت محمود كان صاحبَ الخبرةِ والإلمامِ بكلِّ جوانبِ عملِ المكتبِ ومهمّاتهِ، وكان يديرهُ بشكلٍ رئيسيٍّ، وكلّ قضايا الضّفّةِ الغربيّةِ تعودُ إليهِ، ولا تُقرِّرُ أيُّ وزارةٍ أمرًا يتعلّقُ بموظّفيها في الضّفّةِ الغربيّةِ إلّا بعدَ اَستشارةِ المكتبِ أو الوزارةِ.

والجديرُ بالذّكرِ أنّ جميعَ موظّفي الضّفّةِ الغربيّةِ بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بقوا في أماكِنِهم بصفتِهم موظّفين أردنيّين ينطبقُ عليهم ما ينطبقُ على موظّفي الحكومةِ في الضّفّةِ الشّرقيّةِ.

وكانتِ التّقاريرُ الّتي نعدُّها في المكتبِ تستندُ بالدّرجةِ الأولى على اَتّصالاتِنا مع النّاسِ القادمين من الضّفّةِ الغربيّةِ إلى الضّفّةِ الشّرقيّةِ، كونهُ نقطةَ الارتكازِ لجميعِ أهالي الضّفّةِ الغربيّةِ، فكلُّ السّياسيّينَ الفلسطينيّينَ ورؤساءِ البلديّاتِ والشّخصيّاتِ العامّةِ وغير العامّةِ في الضّفّةِ لا بدَّ وأن يمرّوا عبرّ بوّابتهِ، ولم تكنْ أيّ بلديّةٍ في فلسطين تحصلُ على قرضٍ ماليٍّ إلّا بعدَ أن يتولّى المكتبُ إنجازَ ذلك.

فقد كنّا على اَتّصالٍ وثيقٍ ومتواصلٍ وبشكلٍ يوميٍّ وعلى مدارِ السّاعةِ بأهالي الضّفّةِ الغربيّةِ، وقد منَحَنا ذلك خصوصيّةَ التّفاعلِ مع كلِّ الأحداثِ الّتي تجري في الضّفّةِ الغربيّةِ وبدونِ أيِّ اَنقطاعٍ.

وفي أوّلِ اَجتماعٍ للّجنةِ العليا بحضورِ جلالةِ الملكِ، قدّمتُ تقريرًا عنِ اَرتباطاتِ أهلِ الضّفّةِ الغربيّةِ مع الأردنّ، تضمّنَ «ممارساتِ الحكومةِ الأردنيّةِ في الضّفّةِ الغربيّةِ قبلَ ١٩٦٧»، ما أدّى لاحقًا إلى أجواءٍ غيرِ مريحةٍ تجاهَ الأردنّ.

وأذكرُ تمامًا النّظرةَ الغريبةَ لمديرِ المخابراتِ محمّد رسول الكيلاني، وأنا أرفعُ رأسي عن التّقريرِ الّذي كنتُ أقرأُهُ، كما أذكرُ أنّ جلالةَ الملكِ بادلهُ نظرتهُ، ثمّ بادرَني الملكُ بالقولِ: «أيّ ممارساتٍ أخ طاهر؟»، فقلتُ لهُ: «اَعذرني جلالة الملك، واجبي أن أضعَ الأمورَ أمامَكم كما هيَ، لدى أهلِ الضّفّةِ شعورٌ حقيقيٌّ غيرُ مريحٍ تجاهَ تصرّفاتِ الجهاتِ الحكوميّةِ الأردنيّةِ».

وكنتُ أشيرُ إلى مشكلةٍ كانتْ تشكّلُ عاملَ ضغطٍ واَحتجاجٍ لدى تجّارِ الضّفّةِ الغربيّةِ في ذلك الوقتِ، فقد كان مضر بدران إبّانَ رئاستهِ للمكتبِ التّنفيذيِّ لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ، قد فرضَ ضريبةً وقدرُها عشرةٌ بالمائةِ ١٠٪ على كلّ البضائعِ القادمةِ من الضّفّةِ الغربيّةِ، وكانتِ الحجّةُ في ذلك الوقتِ أنّ كلَّ التّصديرِ الفلسطينيِّ للأردنّ ينالُ ضريبةً تشجيعيّةً من إسرائيل بحدودِ الثّلاثين بالمائةِ ٣٠٪، كما هي الحالُ بالنّسبةِ إلى كلِّ الصّادراتِ الإسرائيليّةِ للعالمِ، وتمّتْ مساواةُ حركةِ التّصديرِ من الضّفّةِ الغربيّةِ للأردنّ بحركةِ التّصديرِ الإسرائيليّةِ.

هذا الأمرُ دفعَ بدران للاعتقادِ بأنّ للأردنّ الحقَّ بحصّةٍ من هذه الضّريبةِ التّشجيعيّةِ. لكنَّ الرّأيَ العامَّ في الضّفّةِ الغربيّةِ تلقّى هذا القرارَ باَستهجانٍ شديدٍ، وأثارَ نقاشًا وسجالًا بهدفِ وقفهِ، وهوَ ما كنّا نسمعهُ من جميعِ القادمينِ من الضّفّةِ الغربيّةِ إلى الأردنّ من تجّارٍ وسياسيّين وغيرِهم.

ولأنّي أتفهّمُ حاجاتِ الضّفّةِ وظروفَها، فقد نقلتُ هذه المطالبَ إلى الحكومةِ، خصوصًا أنّ تداعياتِ أحداثِ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ كانتْ لا تزالُ تتفاعلُ، وأردْنا تبديدَ أيِّ شكوكٍ في الضّفّةِ بأنّنا متحيّزون ضدَّهم، فقمتُ بدوري بالضّغطِ على الحكومةِ وعلى أعضاءِ اللّجنةِ العليا لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ. وبعدَ نقاشٍ طويلٍ وتحتَ تلك الضّغوطِ، كان إصراري على إلغاءِ

الضّريبةِ، يهدفُ إلى إيقافِ أيِّ أفكارٍ أو تحليلاتٍ توحي بأنَّ هذه الخطوةَ تمهّدُ للتّباعدِ بين الضّفّتَين، فهذه الضّريبةُ لم تكن تبدو من الضّرائبِ الّتي تقرّرُها سلطاتُ الدّولةِ على مؤسّساتِها، بل كانت نوعًا من رسومٍ مفروضةٍ على اَستيرادٍ أو تصديرٍ من دولةٍ إلى أخرى. وكنت واثقًا أنَّ الأمرَ ليس كما يبدو، ولكنّهُ قد يتحوّلُ إلى فرضٍ للرّسومِ، ولذلك قاومتُهُ.

وللحقيقةِ أقولُ إنّ مِنْ أكثرِ النّاسَ حماسًا لإلغائِها كان عدنان أبو عودة، وهوَ الآخرُ كان صاحِبَ قرارٍ في الإدارةِ الحكوميّةِ، واتّخذْنا القرارَ في اللّجنةِ العليا برئاسةِ الملكِ، الأمرُ الّذي لاقى كلّ التّرحيبِ من الأطيافِ كافّةً في الضّفّةِ الغربيّةِ.

ومن إحدى نقاطِ الاحتكاكِ بين المكتبِ والحكومةِ، كان الوضعُ المزري لجسرِ دامية وجسرِ الملكِ حسين (جسر ألّلنبي)، وكان يتسبّبُ بمعاناةٍ حقيقيّةٍ ومؤلمةٍ للنّاسِ الّذينَ ينتقلونَ عبرَهما بين الضّفّتَين الشّرقيّةِ والغربيّةِ، بالإضافةِ إلى سوءِ المعاملةِ.

وفي حينِ كان فلسطينيّو الضّفّةِ المحتلّةِ يفهمون التّعاملَ الإسرائيليَّ السّيّئَ من جرّاءِ الاحتلالِ الّذي كان يُمعنُ في إجراءاتهِ الأمنيّةِ وتعريضِ المسافرين لمعاملةٍ سيّئةٍ مقصودةٍ؛ إلّا أنّهم رفضوا أن «يعاملَهم بلدُهم وحكومتُهم بطريقةِ المحتلِّ نفسِها». وقد بقيَتْ هذه المعاناةُ متواصلةً وشبهَ دائمةٍ سواء قبلَ قرارِ فكِّ الارتباطِ بالضّفّةِ أو بعدَ فكِّهِ.

لذا حاولْنا بناءَ مرافقَ حضاريّةٍ في موقعِ الجسرَين. ولكنْ كنّا في المكتبِ أمامَ تحدِيَّين: الأوّل تجنّب تحويلِ نقطةِ العبورِ إلى نقطةِ حدودٍ بالمعنى المُتعارفِ عليه بين الدّولِ «كجوازاتِ السّفرِ، والتّسهيلاتِ والجمارك» وما إلى ذلك، وكأنّما اَنفصلْنا عن الضّفّةِ.

أمّا التّحدّي الثّاني فمردّهُ إلى الأوضاعِ الماليّةِ الّتي لم تكنْ في تلك المرحلةِ تساعدُنا على تخصيصِ مبالغَ لتنفيذِ المشاريعِ المطلوبةِ لتسهيلِ عبورِ النّاسِ على الجسرَينِ.

لهذه الأسبابِ، كنّا نقومُ بتحسيناتٍ محدودةٍ جدًّا وفقَ الإمكانيّاتِ الماليّةِ المُتاحةِ أمامَنا، كما كان المفروضُ أن يصدرَ قرارُ تخصيصِ الأموالِ لتنفيذِ تلك المشاريعِ بأوامرِ الدّفاعِ.

بدأتُ بالتّعرّفِ على القضايا العامّةِ بسرعةٍ، ولم أكنْ أجدُ صعوبةً في إبداءِ رأيٍ صادقٍ وصريحٍ، كان مجلسُ الوزراءِ يبحثُ في القضايا الأردنيّةِ العامّةِ، ويشاركُ الوزراءُ في المناقشاتِ بشكلٍ مكثّفٍ حينذاكَ، وأذكرُ تمامًا أنّ مديرَ الأمنِ العامِّ أنور محمّد نسب لوزيرِ الدّاخليّةِ في ذلك الوقتِ المرحوم أحمد الطّراونة، إحالةِ عددٍ من كبارِ ضبّاطِ الأمنِ العامِّ للتّقاعدِ، فاَعترضَ الكثيرُ من الوزراءِ على القرارِ.

وجاءَ اَحتجاجُ الوزراءِ على هذا التّنسيبِ لأسبابٍ متعدّدةٍ، وتضمّنَ اَتّهاماتٍ مباشرةً لمديرِ الأمنِ العامِّ بالتّحيّزِ لصالحِ فئةٍ من الضّبّاطِ تجاهَ فئةٍ أخرى، وكان أحدُ هؤلاءِ مديرَ مفارزِ الجسورِ العميد محمّد بديع نور. وأيّدَني الوزراءُ في موقفي بوجوبِ الابتعادِ عن أيِّ تجاذباتٍ تشهدُها الأجهزةُ الأمنيّةُ نظرًا إلى دقّةِ الأوضاعِ في تلك الأوقاتِ.

ضغطَ مجلسُ الوزراءِ على زيد الرّفاعي لرفضِ القرارِ، فأوضحَ الرّفاعي أنّ جلالةَ الملكِ في الصّورةِ، وقد وافقَ على تلك الإحالاتِ، إلّا أنّ مجلسَ الوزراءِ تمسّكَ بموقفهِ الرّافضِ، وأُعيدَ القرارُ إلى وزيرِ الدّاخليّةِ من دونِ أن يوافقَ مجلسُ الوزراءِ عليهِ، وللحقيقةِ، فإنّ وزيرَ الدّاخليّةِ نفسَهُ لم يُبْدِ أيّةَ رغبةٍ بالدّفاعِ عن قرارهِ وكأنّهُ لم يكنْ مُقتنعًا بهِ.

مداخلاتي ومواقفي كانتْ كثيرةً بشأنِ تلك الأمورِ وغيرِها من مشكلاتٍ طارئةٍ على نحو الخلافِ بين المرحوم «نديم الزّرو» الّذي كان وزيرًا في حكومةِ الرّفاعي الأولى، مع اَحتفاظهِ بمنصبهِ رئيسًا شرعيًّا لبلديّةِ رام الله بعدَ أن أبعدتْهُ قوّاتُ الاحتلالِ إلى الأردنّ، والمرحوم كريم خلف، المعروفِ بقربهِ من منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، الّذي اَنتُخِبَ خلفًا للزّرو. فقد رأيْنا في وزارةِ شؤونِ الأرضِ المحتلّةِ أن نتعاملَ مع كريم خلف كونهُ رئيسًا لبلديّةِ رام الله خلافًا لرغبةِ نديم الزّرو.

اِستشرتُ رئيسَ الوزراءِ زيد الرّفاعي بهذا الأمرِ، ما أغضبَ الزّرو الّذي اَحتجَّ أمامَ مجلسِ الوزراءِ مهدّدًا أنّهُ سيلجأُ إلى ليبيا إذا تمّ الاعترافُ بغيرهِ رئيسًا لبلديّةِ رام الله، ولم يكنْ مازحًا في تهديدهِ، فقلتُ للرّئيسِ الرّفاعي إنّ «وزيرًا أردنيًّا لا يحقُّ لهُ أن يهدّدَنا بمثلِ هذا التّهديدِ».

تمّت تسويةُ الأمرِ، بحيثُ أنّ الحكومةَ الأردنيّةَ لم تسحبِ اَعترافَها بشرعيّةِ رئاسةِ نديم الزّرو لبلديّةِ رام الله، في الوقتِ الّذي تعاملتُ فيهِ بشكلٍ طبيعيٍّ مع كريم خلف كونهُ رئيسًا لبلديّةِ رام الله، وقد سرْنا على هذا المبدأِ.

كان زيد الرّفاعي في ذلك الوقتِ يحرصُ على اَطّلاعِ مجلسِ الوزراءِ على الأمورِ العامّةِ للدّولةِ من خلالِ ملخّصٍ عامٍّ وسريعٍ يعرضهُ علينا في مستهلِّ كلِّ اَجتماعٍ للمجلسِ، وننخرطُ كوزراء في مناقشتهِ لساعةٍ أو أكثرَ قبلَ أن يستدعي أمينُ عامِّ مجلسِ الوزراءِ سعد الدّين جمعة حاملًا معُه الملفّاتِ المدرجةَ على جدولِ أعمالِ الجلسةِ.

وكان الوزراءُ يتناقلون أيضًا معلوماتٍ حولَ بعضِ حالاتِ التّسيُّبِ الماليِّ في دوائرِ الدّولةِ، وأخبرني عددٌ من الوزراءِ شخصيًّا باَحتجاجِهم وعدمِ رضاهم عن هذا التّسيُّبِ، فظننتُ أنّنا بمواجهةِ أزمةٍ وزاريّةٍ، وببراءةٍ متناهيةٍ فاتحتُ

الرّفاعي بهذا الأمرِ وقلتُ له كلامًا واضحًا عن وجوبِ الحدِّ من مظاهرِ الفسادِ، وإلّا فسوفَ يواجهُ مشاكلَ جمّةً جرّاءَ اَحتجاجاتِ الوزراءِ.

فاجأَني الرّفاعي، وفي أوّلِ جلسةٍ لمجلسِ الوزراءِ بعدَ حديثِنا، بقولهِ: «نما لعلمي أنّ الوزراءَ يتململون من هذه المسائلِ الماليّةِ، ومَنْ لديهِ معلوماتٌ أو ملاحظاتٌ أو اَعتراضٌ فليتفضّلْ ويتحدّثْ أمامي لنناقشَ الأمرَ بكلّ اَنفتاحٍ».

وكانتْ خيبةُ أملي كبيرةً جدًّا عندَما سكتَ جميعُ الوزراءِ الّذين سمعتُهم بأذني يشكون ويتّهمون، لم يتجرّأْ على الاعتراضِ سوى وزيرِ الزّراعةِ عمر النّابلسي، الّذي اَشتبكَ مع الرّفاعي في سجالٍ طويلٍ حول اَتّهاماتٍ ومعلوماتٍ تتعلّقُ بتعاملِ القوّاتِ المسلّحةِ الأردنيّةِ مع جنوبِ إفريقيا المقاطعةِ من كلِّ دولِ العالمِ آنذاك، وتقومُ القوّاتُ المسلّحةُ ببيعِها أسلحةً مُستعملةً بأثمانٍ مُضاعفةٍ ولا أحدَ يعرفُ مصيرَ تلك الأموالِ، وفقًا لِما نشرتْهُ بعضُ الصّحفِ الغربيّةِ.

وبالرّغمِ من محاولاتِ الرّفاعي إبقاءَ الحوارِ هادئًا وضمنَ الحدودِ، إلّا أنّ عمر النّابلسي اَحتدّ جدًّا خلالَ النّقاشِ وظلَ ثائرًا وعصبيًّا وحادًّا.

غضبَ الرّفاعي منهُ وغادرَ اَجتماعَ مجلسِ الوزراءِ واَنسحبَ عمر من الجلسةِ قبلَ أن يعودَ الرّفاعي لرئاستِها مُجدّدًا بعدَ أن أبلغهُ النّابلسي أنّه سيستقيلُ.

بالفعلِ، ذهبَ عمر النّابلسي في اليومِ التّالي لمقابلةِ الملكِ بدونِ موعدٍ مُسبقٍ، وطلبَ من رئيسِ التّشريفاتِ ينال حكمتْ أن يُدخلهُ على جلالةِ الملكِ ليقدّمَ له اَستقالتهُ وليس لزيد الرّفاعي.

وفوجئِ الرّفاعي بوجودِ وزيرهِ في الدّيوانِ الملكيِّ بعدَ اَتّصالٍ تلقّاهُ من حكمتْ، وطلبَ منهُ عدمَ ترتيبِ أيّ لقاءٍ بين الملكِ والنّابلسي والاعتذارَ منهُ

وإعادتهُ إلى وزارتهِ، وتحدّثَ زيد مع النّابلسي عبرَ الهاتفِ بما معناه: «اِنزلْ. ممنوعٌ أن تقابلَ الملكَ وأنا ما عندي وزراء يقابلون الملكَ من وراءِ ظهري». اِلتقاهُ زيد بعدَ ذلك وقالَ له إنّهُ «لا يقبلُ اَستقالتهُ، وسيجري تعديلًا وشيكًا على حكومتهِ ويخرجهُ منها».

كان لعمر النّابلسي دالّةً على الملكِ وعلى زيد الرّفاعي وعلى ينال حكمتْ، لأنّهُ كان صديقًا للملكِ منذُ الطّفولةِ وزميلَ دراسةٍ له وللرّفاعي في كلّيّةِ فكتوريا بالإسكندريّةِ.

قبلَ ذلك، كان عمر موظّفًا في جامعةِ الدّولِ العربيّةِ، فطلبَ من الملكِ أن يوظّفهُ في الأردنّ، فعيّنهُ أمينًا عامًّا للدّيوان الملكيِّ، وعندَما شكَّلَ أحمد طوقان الحكومةَ بعدَ اَستقالةِ حكومةِ محمّد داود العسكريّةِ، قامَ بتعيينهَ وزيرًا للاقتصادِ الوطنيِّ، ولم تستمرَّ حكومةُ طوقان طويلًا، فقد اَستقالتْ بعدَ ثلاثينَ يومًا فقط من تشكيلِها، وتحديدًا في الثّامنِ والعشرينَ من تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٠. لكنَّ عمر النّابلسي اَحتفظَ بمقعدهِ الوزاريِّ وزيرًا للاقتصادِ الوطنيِّ في حكومةِ وصفي التّلّ الّتي خلفتْ حكومةَ طوقان، وكانُ يُعرفُ بـ «الوزير الأيلولي» نسبةً إلى أحداثِ أيلول.

وشهدتْ حكومةُ زيد الرّفاعي الأولى عدّةَ تعديلاتٍ، حصلَ أوّلُها بعدَ نحوِ ثلاثةِ أشهرٍ فقط على تشكيلِها، بتاريخِ الواحد والعشرين من آب / أغسطس ١٩٧٣، مع خروجِ عدنان أبوعودة من الحكومةِ كوزيرٍ لـ «الثّقافةِ والإعلامِ» ليصبحَ رئيسًا للدّيوان الملكيِّ، وتعيين مروان دودين مكانهُ، كما تمَّ تعيينُ ذوقان الهنداوي وزيرَ دولةٍ لشؤونِ رئاسةِ الوزراءِ.

بعدَ أقلِّ من شهرينِ على هذا التّعديلِ، حصلَ تعديلٌ آخرُ في العاشرِ من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٧٣، فقد صدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بقبولِ اَستقالةِ أربعة

وزراء دفعةً واحدةً، وهم: د. إسحق الفرحان، ود. محمّد نوري شفيق، وزهير المفتي، ود. كامل أبو جابر.

وبموجبِ هذا التّعديلِ، دخلَ وزراءُ جددٌ، وتبدّلتْ بعضُ الحقائبِ الوزاريّةِ، فقد تمَّ تعيينُ ذوقان الهنداوي وزيرًا للماليّةِ، وغادرَ عدنان أبو عودة رئاسةَ الدّيوانِ الملكيِّ ليعودَ إلى الحكومةِ ويصرَّ على تولّي وزارةِ «الثّقافةِ والإعلامِ»، وكان له ذلك بعدَ أن تقرّرَ إعادةُ ترتيبِ الحقائبِ الوزاريّةِ وتعيينُ مروان دودين وزيرَ دولةٍ لشؤونِ رئاسةِ الوزراءِ.

وأثارَ تنقّلُ أبوعودة تساؤلًا واَستغرابًا، فالرّجلُ لم يمكثْ أكثرَ من ثلاثةِ أشهرٍ في منصبِهِ.

وتولّى كلٌّ من المهندسِ فؤاد قاقيش وزارةَ الدّاخليّةِ والشّؤونِ البلديّةِ، وعمر النّابلسي الاقتصادَ الوطنيَّ، ومروان الحمّود الزّراعةَ، والشّيخ عبد العزيز الخيّاط وزيرًا للأوقافِ، كما جرى تعديلٌ آخرُ في التّاسعَ عشرَ من شباط / فبراير سنة ١٩٧٤ تمّ بموجبِهِ اَستحداثُ وزارةٍ للتّموينِ وشغلَ صادق الشّرع تلك الحقيبةَ.

كان زيد الرّفاعي صلةَ الوصلِ بين مجلسِ الوزراءِ والملكِ حسين. وكنّا نجري تقييمًا لِما يجري في حربِ تِشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٣ في حواراتٍ ديمقراطيّةٍ موّسعةٍ لتحديدِ موقفِنا تجاهَها، فدرسْنا العواقبَ الدّاخليّةَ والخارجيّةَ لاحتمالِ مشاركتِنا في تلك الحربِ إلى جانبِ سورية ومصر، بالرّغم من أنّهما لم يُعلِمانا بالأمرِ ولم يُنسِّقا معنا، مع الإشارةِ إلى أنّ قدراتِنا العسكريّةَ الدّاخليّةَ كانت لا تزالُ دونَ المستوى المطلوبِ.

كما بحثْنا الاكتفاءَ بمتابعتِها كمتفرجّين، لأنّنا جرّبْنا المواقفَ العربيّةَ في العامِ ١٩٦٧، وقد أدّى تجاوبُنا القوميُّ مع هذه المواقفِ إلى خسارةِ الضّفّةِ الغربيّةِ واَحتلالِ القدسِ.

اِستمرَّ النّقاشُ عدّةَ أيّام إلى أن جاءَنا زيد الرّفاعي في إحدى الجلساتِ بحلٍّ وسط، طالبًا منّا أن نحدّدَ موقفَنا إمّا بدخولِ الحربِ وفتحِ جبهةٍ ثالثةٍ من الحدودِ الأردنيّةِ، أو أن يتّعظَ الأردنّ ممّا جرى في حربِ حزيران / يونيو ١٩٦٧، ويتصرّفَ بحذرٍ، ويحدّدَ كيفيّةَ مساهمتِهِ بالمجهودِ الحربيِّ السّوريِّ والمصريِّ، وقالَ إنَّ القيادةَ العسكريّةَ والقصرَ اتّفقا على إرسالِ عددٍ مناسبٍ من القوّاتِ المسلّحةِ إلى الجولانِ لدعمِ الجيشِ السّوريِّ في قتالِهِ مع القوّاتِ الإسرائيليّةِ.

حينَها، تعرّضتِ الحكومةُ إلى أزمةٍ وزاريّةٍ كبرى مع اَستقالةِ ثلاثةِ وزراء رفضًا لموقفِ الأردنّ من حربِ ١٩٧٣. وشهدتِ الجلسةُ الّتي تمَّ فيها اتّخاذُ القرارِ بإرسالِ لواءٍ عسكريٍّ إلى الجبهةِ السّوريّةِ، نقاشًا حادًّا بين وزيرِ الاقتصادِ الوطنيِّ المرحومِ د. كامل أبي جابر ووزيرِ الماليّةِ المرحومِ د. محمّد نوري شفيق من جهةٍ، ورئيسِ الوزراءِ زيد الرّفاعي من جهةٍ أخرى. وكان لأبي جابر وشفيق رأيٌ مخالفٌ يتمثّلُ بعدمِ الجوازِ للأردنّ بأن يبقى دونَ مشاركةٍ حقيقيّةٍ في تلك الحربِ.

وصوّتَ المجلسُ على هذا البديلِ باَستثناءِ د. أبو جابر، ود. محمّد نوري شفيق اللّذَين أصرّا على فتحِ جبهةٍ ثالثةٍ من جهةِ الأردنّ، وإذا لم يشاركْ فسوفَ يتعرّضُ لمشاكلَ داخليّةٍ كبرى.

كانا يعتقدان أنّ دورَ الأردنّ في القضيّةِ الفلسطينيّةِ أو في تحريرِ أراضي الضّفّةِ الغربيّةِ محوريٌّ ومركزيٌّ، ويجبُ عليه لعبُ هذا الدّورِ حتّى النّهايةِ. وصلَ الخلافُ بين كامل أبو جابر المعروفِ آنذاكَ بحدّةِ طبعِهِ واَعتزازِهِ برأيِهِ، والرّفاعي إلى التّلاسنِ الحادِّ، وقرّرَ أبو جابر تقديمَ اَستقالتِهِ في الجلسةِ ذاتِها.

أيّدهُ في اَستقالتِهِ لاحقًا محمّد نوري شفيق، تبعَهُما بهدوئِهِ المعتادِ إسحق الفرحان الّذي كان آنذاكَ وزيرًا للأوقافِ.

وعلمْنا في مجلسِ الوزراءِ باَستقالتِهم من زيد الرّفاعي الّذي أبلَغَنا في الجلسةِ التّاليةِ لمجلسِ الوزراءِ بأنّه وافقَ على الاستقالةِ آسفًا، لأنّهم زملاءُ كرامٌ.

لا أملكُ أيّةَ معلوماتٍ حولَ كواليسِ ذلك التّعديلِ أو خلفيّاتهِ والمناقشاتِ الّتي كانتْ تجري في الخفاءِ وبعيدًا عنّا في مجلسِ الوزراءِ، وقد يكونُ آخرون لديهم معلوماتٌ قد تساعدُ في جلاءِ ذلك.

وللحقيقةِ، فإنّني لم أنسْ إطلاقًا مشاعري ومخاوفي الّتي أحسَسْتُ بها بعدَ خسارةِ حرب حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧، ووافقتُ الرّئيسَ الرّفاعي على البديلِ بتمركزِ القوّاتِ العسكريّةِ الأردنيّةِ في الجولانِ وبقناعةٍ وبدونِ أيّ تردّدٍ، وفي ضوءِ ما حصلَ بعدَ ذلك، فقد ثبتَ لي أنّ موقفَنا كان صحيحًا.

وأستطيعُ القولَ إنّ هذا الحلَّ أخرجَنا من أزمةٍ كنّا نعانيها في كلِّ اَجتماعاتِنا اليوميّةِ واللّيليّةِ في مبنى مجلسِ الوزراءِ القديمِ، حيثُ كنّا نجتمعُ على ضوءِ الشّموعِ.

وللحقيقةِ، فقد توافقَ الرّفاعي مع الملكِ على هذا الحلِّ البديلِ الّذي منَحَني شخصيًّا مَخرجًا فكريًّا ونفسيًّا، إذ إنّنا نساهمُ مع السّوريّين، ونحمي الأردنّ من أيّةِ عواقبَ متوقّعةٍ في آنٍ معًا، ولا سيّما وأنّ اَشتراكَنا في الحربِ لن يغيّرِ من موازينِ القوى في ساحةِ المعركةِ، كما يُمَكِّنُنا من تجنّبِ موقفٍ شبيهٍ بنكسةِ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

أذكرُ أنّنا كنّا نتحدّثُ حولَ ما عرفناهُ عن سورية ومصر في حربِ ١٩٦٧ وسرعةَ اَنهزامِهما أمامَ الجيشِ الإسرائيليِّ، هل عندَهما القدرةُ الآنَ على اَستعادةِ أراضيهما، أو حتّى مواجهةِ الجيشِ الإسرائيليِّ مع التّطوّرِ الّذي حقّقهُ بالأسلحةِ والتّكنولوجيا واَلتزامِ الغربِ بحمايةِ إسرائيل؟ وفي أثناءَ تلك

المناقشاتِ كنّا قد بدأْنا نرى التّراجعَ المصريَّ على الجبهةِ وثغرةَ الدّفرسوار الّتي بدأتْ تتشكّلُ وتظهرُ للعلنِ، عندَما تمكّنَ الجيشُ الإسرائيليُّ من تطويقِ فرقةٍ من الجيشِ المصريِّ في منطقةٍ تشكّلُ امتدادًا للضّفّةِ الشّرقيّةِ لقناةِ السّويس.

كما بدا تراجعُ القوّاتِ السّوريّةِ في الجولان يظهرُ لنا، لذا سادَ الاقتناعُ بأنَّ موقفَنا هو الأسلمُ، بخاصّةٍ وأنَّ هزيمةَ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت لا تزالُ ماثلةً أمامَنا بكاملِ تفاصيلِها وخسائرِها.

كنتُ في تلك الفترةِ، وبموجبِ تقديراتي الشّخصيّةِ، أرى حالةً من التّريّثِ والانتظارِ من قِبَلِ الملكِ وزيد الرّفاعي في ذلك الوقتِ، وأعتقدُ أنّ الملكَ كان يُجري اتّصالاتٍ خارجيّةً لمعرفةِ الأمورِ وتقديرِ الموقفِ المناسبِ، وكان هذا أحد الأسبابِ الّتي دفعتهُ والحكومةَ للتّريّثِ في اتّخاذِ القرارِ، وللحقيقةِ فقد كانتِ «المُماطلةُ مفيدةً» للأردنّ.

ولا بدَّ لي من الإشارةِ هنا إلى أنّ جميعَ الوزراءِ آنذاكَ كانوا يمثّلونَ الضّفتينِ الشّرقيّةَ والغربيّةَ مُناصفةً، وكانوا يحملونَ المشاعرَ عينَها، ما دفعَ بمجلسِ الوزراءِ للموافقةِ السّريعةِ على قرارِ إرسالِ الجيشِ إلى الجولانِ، وقد وصلَ فعلًا إلى الجبهةِ قبلَ موافقتِنا في المجلسِ أو بالتّزامنِ معها.

بالتّالي، ولأنّنا لم ندخلِ الحربَ، لم يتغيّرْ شيءٌ بالنّسبةِ إلى سلوكِ الحكومةِ أو وزارةِ الأرضِ المحتلّةِ باتّجاهِ الضّفّةِ الغربيّةِ، سواء لجهةِ ارتباطِها أم لجهةِ إجراءاتِها، فقد ظلّتِ الأمورُ تسيرُ في سياقِها لبقائِنا خارجَ الحربِ.

وللحقيقةِ، لم أكنْ مُلمًّا بالتّفاصيلِ الدّقيقةِ الكافيةِ عن حربِ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٧٣ إلّا في ما أشرتُ إليهِ سابقًا، فقد كنتُ وزيرًا في وزارةٍ لا تُعَدُّ من الوزاراتِ السّياسيّةِ بقدرِ كونِها وزارةً خدماتيّةً، وقد أشرتُ إلى ذلك سابقًا.

ما أشيرُ إليه هنا، هو أنّ وقفَ الحربِ وانعقادَ مؤتمرِ جنيف الأوّلِ، في العامِ ١٩٧٣، نتيجةَ ترتيباتِ وزيرِ الخارجيّةِ الأميركيِّ هنري كيسنجر (Henry Kissinger) وزياراتِهِ المكّوكيّةِ للمنطقةِ، لم يمنحِ الأردنّ أيّ مكاسبَ، بالرّغمِ من المفاوضاتِ الّتي أجراها مع الملكِ والرّفاعي الّذي كان يتباهى أمامَنا بأنّهُ الأقدرُ على معرفةِ كيسنجر وطريقةِ تفكيرِهِ كونه أستاذهُ في جامعةِ هارفارد (Harvard) عندَما كان زيد طالبًا فيها.

ولم ألتقِ بكيسنجر، أو بأيٍّ وزيرٍ أميركيٍّ آخرَ زارَ الأردنّ خلالَ تلك المرحلةِ؛ فقد كانتِ اجتماعاتهُ تنحصرُ فقط بالملكِ وبزيد الرّفاعي وبعضِ كبارِ القادةِ العسكريّين.

كما إنّ مؤتمرَ جنيف شهدَ عقدَ جلسةٍ يتيمةٍ لا غير، وانفضَّ بعدَها ليتمَّ لاحقًا التّفاوضُ المباشرُ بين مصر وإسرائيل على فكِّ الارتباطِ ومحادثاتِ الكيلو مائة وواحد الشّهيرةِ. وبقينا في الأردنّ ننتظرُ بدونِ نتيجةٍ، وبدا لنا أنّ مؤتمرَ جنيف كان مجرّدَ غطاءٍ للمصريّين وللإسرائيليّين ليتفاوضوا بشكلٍ مباشرٍ، وبقيّةُ النّتائجِ معروفةٌ للجميعِ.

اشتركَ الأردنّ في مؤتمرِ جنيف الّذي عُقِدَ بإشرافِ الأممِ المتّحدةِ بتاريخ الواحد والعشرين من كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٧٣ وقدّمَ فيه رئيسُ الوزراءِ زيد الرّفاعي الشّروطَ الأردنيّةَ لبناءِ السّلامِ في الشّرقِ الأوسطِ.

وقالَ زيد الرّفاعي في كلمتهِ في المؤتمرِ: «إنَّ موقفَ حكومتي من مناقشاتِ هذا المؤتمرِ وما ستوصلُ إليهِ هو أنَّ التّسويةَ الشّاملةَ للمشكلةِ المعروضةِ أمامَنا وللقضايا الرّئيسةِ المتّصلةِ بها هي مسؤوليّةُ سائرِ الفرقاءِ المعنيّين مباشرةً. إنّ قضايا الانسحابِ، والحدودَ، وحقوقَ الفلسطينيّين، واللّاجئين، والتزاماتِ السّلامِ، ووضعَ القدسِ الشّرعيِّ، تُشكّلُ جميعُها قلقًا مشتركًا ومسؤوليّةً جماعيّةً.

لذا فإنّ وفدَ الأردنّ ليسَ مستعدًّا للتّوصّلِ إلى أيّةِ تسويةٍ جزئيّةٍ فيما يتعلّقُ بالأمورِ الّتي يشعرُ أنّها تشكّلُ مصلحةً مشتركةً مع إخوانِنا العربِ في هذا المؤتمرِ».

وحضرَ المؤتمرُ كلٌّ من الأردنّ ومصر وإسرائيل والاتّحاد السّوفياتيّ والولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ، بينما رفضتْ سورية المشاركةَ فيه.

ومع ذلك، لم يكنْ كيسنجر نفسهُ مُتجاوبًا مع الآمالِ الأردنيّةِ بشأنِ فكّ اَرتباطٍ على الجبهةِ الأردنيّةِ مع إسرائيل أسوةً بسورية ومصر، فقد كان الأردنّ يطالبُ بمسافةٍ من خمسةٍ إلى عشرةِ كيلومتر فكّ اَرتباطٍ على النّهرِ بين الأردنّ والضّفّةِ الغربيّةِ.

وكانتْ وجهةُ النّظرِ الأردنيّةِ تتلخّصُ بأنّهُ إذا قُبِلَ هذا الطّلبُ فإنّهُ يشكّلُ اَعترافًا من الولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ وإسرائيل بأنّ باقي الضّفّةِ الغربيّةِ هي للأردنّ، لأنّ فكَّ الارتباطِ ليس على الخطِّ الأخضرِ، ولكن على نهايةِ الخطِّ، وبالتّالي فإنّ كلَّ ما وراءَهُ هو أراضٍ أردنيّةٌ.

وأخبرَنا زيد الرّفاعي بأنّ كيسنجر ذهبَ إلى إسرائيل في إحدى زياراتهِ المكّوكيّةِ وشرحَ لهم المطالبَ الأردنيّةَ، لكنَّ إسرائيل رفضَتْها قائلةً له: «نحنُ لا نفاوضُ على الأرضِ الفلسطينيّةِ إلّا مع الفلسطينيّين، ولا نعترفُ بسيطرةِ الأردنّ على الضّفّةِ الغربيّةِ».

كان هذا الردُّ يُنبِئُ بأشياءَ كثيرةٍ، من بينِها أنّ أراضي الضّفّةِ الغربيّةِ ليستْ أراضي محتلّةً وإنّما أراضٍ مُختَلَفٌ عليها. وبذلك كانتْ إسرائيل تُسمّي الضّفّةَ الغربيّةَ «المناطقَ المدارةَ»، وليسَ الأراضي المحتلّة.

وأذكرُ جيّدًا أنّ تركيزَ كيسنجر الأوّلَ والأساسيَّ كان على قبولِ سورية المشاركةَ في ذلك المؤتمرِ. وظلَّ متفائلًا بموافقةِ الرّئيسِ السّوريِّ حافظ الأسد على الحضورِ. فقد كان مُعجبًا به وبقدرتهِ على المناورةِ. وكان يَعتقدُ بأنّ سورية

ستحضرُ هذا المؤتمرَ إذا ما قُدّمتْ لها الضّماناتُ الكافيةُ. لكنْ، وفي اللّحظاتِ الأخيرةِ، كان واضحًا بأنّ حافظ الأسد لن يحضرَ. وبالفعلِ لم يحضرْ ذلك المؤتمرَ. وكان الاتّفاقُ بين كيسنجر وأنور السّادات شبهَ منُجزٍ.

أمّا بالنّسبةِ إلى الأردنّ، فقد كان الملكُ حسين والرّفاعي يتفاوضانِ مع كيسنجر على أساسِ أنّ الضّفّةَ الغربيّةَ جزءٌ من الأردنّ، وكانتِ المطالبُ الأردنيّةُ واضحةً وهي إعادتُها إلى السّيادةِ الأردنيّةِ.

ولم يكنِ الاستيطانُ في الضّفّةِ مُستشريًا ومتوسّعًا في تلك المرحلةِ، وكانتِ السّياساتُ الإسرائيليّةُ ضدَّ المواطنين الفلسطينيّين، أخفَّ وطأةً ممّا أصبحتْ عليه لاحقًا. كذلك كان آلافُ الفلسطينيّين يعملون في إسرائيل؛ والجسورُ مفتوحةٌ بدونِ قيودٍ، باَستثناءِ القيودِ الأمنيّةِ بين الضّفّتَين. وكان جميعُ موظّفي الضّفّةِ الغربيّةِ موظفّين أردنيّين، كما كان رؤساءُ البلديّاتِ يعملون تحتَ الاحتلالِ ولكنْ كموظّفين في دوائرَ أردنيّةٍ. وكانتْ حركةُ البضائعِ من الضّفةِ إلى عمّان تسيرُ باَنسيابٍ سهلٍ نسبيًّا، عدا التّفتيشِ الشّديدِ من قِبَلِ إسرائيل على الجسورِ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ مشاركتَنا في حربِ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهةِ السّوريّةِ كانتْ مفتاحًا مهمًّا لتحسينِ العلاقاتِ بين الأردنّ وسورية ومصر، الّتي بدأتْ تشهدُ اَنفتاحًا إيجابيًّا حتّى قبلَ نشوبِ الحربِ. فقد عُقِدَتْ في القاهرةِ قمّةٌ ثلاثيّةٌ بتاريخ الحادي عشر والثّاني عشر أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ جمعتِ الملكَ حسين والرّئيسيَن الأسد والسّادات، سُمِّيَتْ في حينهِ «مؤتمر دُوَلِ المواجهة»، إلّا أنّ الأسد والسّادات لم يخبرا الملكَ بأنّهما سيشنّان حربًا على إسرائيل وصدرَ على إثرِها، في الثّامنَ عشرَ من أيلول / سبتمبر، قانون العفوِ عن المعتقلين والمحكومين في قضايا الاعتداءِ على أمنِ الدّولةِ.

كانتِ العلاقاتُ بين الأردنّ وسورية في تلك الفترةِ فاترةً جدًّا. وعندَ تكليفِ زيد الرّفاعي بتشكيلِ حكومتهِ كان على رأسِ أجندةِ عملهِ كرئيسِ حكومةٍ جديدٍ العملُ على إعادةِ العلاقاتِ بين عمّان ودمشق إلى طبيعتِها، وبآتّفاقٍ مُسبقٍ بينهُ وبين الملكِ لتحقيقِ ذلك، فمنحَ هذا الملفِّ الأولويّةَ القصوى في عملِ الحكومةِ.

لهذا السّببِ تحديدًا، كان العملَ الأوّلَ للرّفاعي، وبعدَ أسبوعٍ واحدٍ من تشكيلِ حكومتهِ، السّفرُ سرًّا إلى دمشق بصحبةِ مضر بدران، ولم نعلمْ نحن الوزراء بتلك الزّيارةِ إلّا بعدَ عودتهِ من دمشق بعدّةِ أيّامٍ، حينَ أعلمَ مجلسَ الوزراءِ بذلك. كانتْ نتائجُ الزّيارةِ إيجابيّةً وحقّقَ فيها نجاحًا مهمًّا، وأوضحَ لمجلسِ الوزراءِ وللرّأيِ العامِّ الأردنيِّ بأنّهُ يسيرُ في الاتّجاهِ الصّحيحِ وبأنّهُ صاحبُ قرارٍ قويٍّ.

وعرفْنا منهُ أنّهُ اَجتمعَ مع الرّئيسِ حافظ الأسد سبعَ ساعاتٍ متواصلةٍ، وأظهرَ الأسدُ تجاوبًا كبيرًا.

ويُقالُ إنّ الرّفاعي اَعتمدَ في لقائهِ مع الأسد على ما كان قد أعلنهُ سابقًا وهو أنّ أهمَّ علاقاتِ الأردنّ الاستراتيجيّةِ يجبُ أن تكون مع سورية. وأذكرُ أنّهُ قالَ لنا مرّةً: «لا حربَ بدون مصر ولا سلامَ بدون سورية». «فتوجّهاتهُ السّوريّةُ» ومواقفهُ الإيجابيّةُ تجاهَ سورية كانت أحدَ أسبابِ نجاحِ زيارتهِ.

تحسّنت العلاقاتُ بين الأردنّ وسورية بشكلٍ لافتٍ بعدَ حربِ أكتوبر، لدرجةِ وصولِها إلى تبادلِ الزّياراتِ العائليّةِ بين الملكِ حسين والرّئيسِ الأسد، وتعدّدتِ الزّياراتُ المتواصلةُ للرّفاعي إلى دمشق. وتطوّرتْ تلك العلاقاتُ إلى درجةِ الشّروعِ بتوحيدِ المناهجِ الدّراسيّةِ في مدارسِ البلدَين، واَعتمدَ الأردنّ المناهجَ السّوريّةَ في المرحلةِ الابتدائيّةِ.

فقد حقّقَ زيد الرّفاعي هذه الإنجازاتِ، اَنطلاقًا من تلك الزّيارةِ السّرّيّةِ الّتي وضعتْ عربةَ العلاقاتِ السّوريّةِ - الأردنيّةِ، في ذلك الوقتِ، في مسارٍ متقدّمٍ ومتطوّرٍ إلى أبعدِ الحدودِ، وبشكلٍ لم يسبقْ له مثيلٌ بين عمّان ودمشق.

حينذاكَ، سُمِّيَ زيد الرّفاعي بـ «رجلِ تحسينِ العلاقاتِ مع سورية»، أو بأنّهُ سوريُّ الهوى؛ وهذه كنايةٌ عن قربهِ من دمشق. واَستمرّ هذا الجهدُ بعدَ اَستقالةِ حكومتهِ الأولى وبعدَ فكِّ الارتباطِ. وقامَ الملكُ حسين والملكةُ علياء بزياراتٍ شبهِ عائليّةٍ لسورية.

هكذا كان المظهرُ العامُّ للعلاقاتِ بين عمّان ودمشق، وأذكرُ أنّ الرّئيسَ حافظ الأسد حضرَ شخصيًّا للمشاركةِ في جنازةِ الملكةِ علياء الّتي توفّيتْ في حادثةِ تحطّمِ الطّائرةِ في التّاسع من شباط / فبراير عام ١٩٧٧ تعبيرًا عن عمقِ العلاقةِ الشّخصيّةِ الّتي تربطهُ بالملكِ حسين.

في تلك الفترةِ، لم تكنْ هناكَ شكوى من إقصاءِ الأردنّ عن القضيّةِ الفلسطينيّةِ، إذ لم تكنْ مثلُ هذه الثّقافةِ قد أطلّتْ برأسِها، وكان نصفُ أعضاءِ الوزارةِ من أصلٍ فلسطينيٍّ، كما كان الوزراءُ الرئيسيّون أيضًا من أصلٍ فلسطينيٍّ، وزيد الرّفاعي لا يحملُ مشاعرَ أردنيّةً متشدّدةً تجاهَ الملفِّ الفلسطينيِّ، بل العكس هو الصّحيحُ، إذ كان جهدُ الحكومةِ في ذلك الوقتِ معنيًّا برأبِ صدعِ ما بعد أحداثِ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠.

ففي تقديري وبحسبِ معرفتي، فإنَّ سياسةَ ما يُسمّى بـ «الإقصاء» لم تُمارسْ مُطلقًا في تلك الفترةِ، لكن في المقابلِ كان نفوذُ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ برئاسةِ ياسر عرفات يتعاظمُ عربيًّا، وبالتّزامنِ بدأتِ الجهودُ لاعتبارِ المنظّمةِ الممثّلَ الشّرعيَّ والوحيدَ للشّعبِ الفلسطينيِّ.

وفي هذه الظّروفِ، بدأتْ منظّمةُ التّحريرِ تترسّخُ بحضورِها أكثرَ فأكثرَ، بخاصّةٍ بعدَ حربِ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٧٣. وكانت تحظى بتأييدٍ عربيٍّ لدرجةِ أنّ قمّةَ الجزائرِ الّتي عُقدِتَ على مدى ثلاثةِ أيّام (٢٦ – ٢٨ تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٧٣)، كانت تستهدفُ بدرجةٍ رئيسيّةٍ تحقيقَ مطلبِ اَنتزاعِ التّمثيلِ الفلسطينيِّ من الأردنّ لصالحِ منظّمةِ التّحريرِ، وكانت جميعُ الدّولِ العربيّةِ موافِقةً على اَعتبارِ المنظّمةِ الممثّلَ الشّرعيَّ والوحيدَ للشّعبِ الفلسطينيِّ باَستثناءِ الأردنّ، الّذي رفضَ القرارَ. ولم يتمَّ تبنّيهِ بسببِ ذلك، لتعودَ تلك المحاولاتُ مجدّدًا من خلالِ الضّغوطِ على الأردنّ، من مصر وسورية والمغرب والجزائر بشكلٍ رئيسيٍّ، مع صمتِ دولَ الخليجِ لأنّها لم تقبلْ أنْ تكونَ طرفًا في هذا التّجاذبِ مع الأردنّ.

كانتْ قمّةُ الجزائرِ القمّةَ العربيّةَ الوحيدةَ الّتي غابَ عنها الملكُ حسين، فرأسَ الوفدَ الأردنيَّ إليها رئيسُ مجلسِ الأعيانِ آنذاكِ بهجت التّلهوني، وكانتْ تلك القمّةُ صعبةً جدًّا على الأردنّ. وقد ساعدَ رفضهُ لهذا القرارِ عجز القمّةِ عن إقرارهِ وتنفيذهِ، لأنّ قراراتِها يجبُ أن تكونَ بالإجماعِ، بالتّالي تمَ تأجيلُ اَتّخاذِ هذا القرارِ إلى العامِ ١٩٧٤ في قمّةِ الرّباط.

بعدَ وضوحِ هذه التّوجّهاتِ العربيّةِ، سعى الملكُ حسين لتنفيسِ الإجماعِ العربيِّ قبلَ اَنعقادِ قمّةِ الرّباط، وقامَ بزيارةِ الرّئيسِ أنور السّادات في الإسكندريّةِ، وأذكرُ أنّ السّادات كان قد أشارَ في بيانٍ أصدرهُ أنّ منظّمةَ التّحريرِ هي الممثّلُ الشّرعيُّ لجميعِ الفلسطينيّين؛ وهذا المفهومُ كان يشملُ الأردنّ، ما يعني أنّ المنظّمةَ هي مَنْ يمثّلُ فلسطينيّي الأردنّ الّذين يشكّلون نصفَ سكّانهِ.

وسافرَ الملكُ حسين يرافقهُ وفدٌ كبيرٌ كنتُ من ضمنهِ، إلى الإسكندريّة، حيثُ كان يقيمُ الرّئيس أنور السّادات، وجرتِ اَجتماعاتٌ مطوّلةٌ بين الملكِ وزيد الرّفاعي من جهةٍ وبين السّاداتِ والوفدِ المصريِّ من جهةٍ أخرى.

رافَقَتْنا في تلك الزّيارةِ المرحومةُ الملكةُ علياء، وأقامَ الملكُ في قصرِ «رأس التّين»، بينما أقامَ باقي الوفدِ في فندقِ فلسطين، وكان في الوفدِ عدنان أبو عودة الّذي رفضَ بشدّةٍ أن ينزلَ في الفندقِ لأسبابٍ أمنيّةٍ واَستجارَ بزيد الرّفاعي بقولهِ إنّه «لا يزال مُستهدفًا من قِبَلِ منظّمةِ التّحرير» لأنّهُ وزيرٌ «أيلوليّ» و«دمهُ مهدورٌ ويجبُ أن يبقى في حرمِ قصرِ رأس التّين». وكان لهُ ذلك.

كان زيد الرّفاعي، بصفتهِ وزيرًا للخارجيّةِ إلى جانبِ رئاستهِ الحكومةَ يتحاورُ بإصرارٍ مع وزيرِ الخارجيّةِ المصريِّ إسماعيل فهمي على اَستثناءِ الأردنّ من تمثيلِ المنظّمةِ للفلسطينيّين. وهذا ما حصلَ.

بعدَ جهدٍ جهيدٍ، صدرَ بيانٌ أردنيٌّ - مصريٌّ مُشتركٌ، أُعلنَ فيه أنّ تمثيلَ المنظّمةِ للفلسطينيّين لا يشملُ المملكةَ الأردنيّةَ الهاشميّةَ، وكان مفهومًا ضمنًا أنّ هذا الاستثناءَ يخصُّ فقط الضّفّةَ الشّرقيّةَ ولا ينسحبُ على الضّفّةِ الغربيّةِ. إذ كان من المحتملِ أنْ يخلقَ مثلُ هذا الإعلانِ مشكلاتٍ للأردنّ تتعلّقُ بالازدواجيّةِ في الحكمِ والانتماءِ والولاءِ والقراراتِ في حالِ سرى تعميمُ هذا البيانِ، أو شملَ الإعلانُ الضّفّةَ الغربيّةَ أيضًا.

وتمَّ تشكيلُ وفدٍ كبيرٍ كان هدفهُ نَقَلَ رسالةً للمصريّين تؤكّدُ إجماعَ الأردنيّين على الموقفِ الأردنيِّ. وضمَّ كلًّا من من بهجت التّلهوني، وعامر خماش، وعبد المنعم الرّفاعي، وبهاء الدين طوقان، ومحمّد رسول الكيلاني، وطاهر المصري، ومروان دودين، وزهير المفتي، وعدنان أبوعودة، وطارق علاء الدّين.

وجاءتْ قمّةُ الرّباط في العام ١٩٧٤ تتويجًا للجهدِ العربيِّ الّذي اَستمرّ منذُ قمّةِ الجزائرِ بمواصلةِ الضّغطِ على الأردنّ للقبولِ بقرارِ قمّةِ الجزائرِ، ورأى الملكُ حسين أن لا مناصَ من القبولِ بهذا القرارِ حفاظًا على علاقاتهِ

مع الشّعبِ الفلسطينيِّ، وعلى علاقاتهِ مع دولٍ رئيسيّةٍ تدفعُ بهذا الاتّجاهِ مثل سورية ومصر.

وكما كنّا نسمعُ من دوائرِ صنعِ القرارِ، فإنّ مهندسَ تلك التّحرّكاتِ كان الملكُ الحسن الثّاني ملكُ المغربِ، وكان بدهائهِ الشّديدِ يرتّبُ لتلك النّتيجةِ، حتّى إنّهُ اَستضافَ القمّةَ العربيّةَ في الرّباطِ، وكان يفاجئُنا في لجنةِ الصّياغةِ بينَ الحينِ والآخرِ عندَ كلِّ نقطةِ خلافٍ رئيسيّةٍ، وأشرفَ بنفسهِ على وضعِ مسودّاتِ القرارِ والنّقاشِ بشأنِ تلك النّتيجةِ.

ذهبتُ إلى قمّةِ الرّباطِ ضمنَ وفدٍ أردنيٍّ كبيرٍ كان يضمُّ زيد الرّفاعي، والمستشارين في القصرِ الملكيِّ بهجت التّلهوني، وعبد المنعم الرّفاعي، وعامر خماش، وبهاء الّدين طوقان، ومحمّد رسول الكيلاني، والوزراءَ عدنان أبوعودة، ومروان دودين، وزهير المفتي، وذوقان الهنداوي. وجاءتْ مشاركتي في تشكيلةِ الوفدِ الأردنيِّ من بابِ المشاركةِ الرّمزيّةِ كوني وزيرًا لشؤونِ الأرضِ المحتلّةِ.

وهنا، عليَّ الاعترافُ بشجاعةٍ بأنّني لم أكنْ أعرفُ ملابساتِ أو تفاصيلَ وخبايا تلك العلاقاتِ، ولكنْ كانت لديَّ عواطفي الشّخصيّةُ الّتي ترفضُ فكَّ الارتباطِ، أو اَنفكاكَ العلاقةِ بين الأردنّ والضّفّةِ الغربيّةِ.

كان السّفيرُ الأردنيُّ في المغربِ آنذاكَ هاشم أبو عمارة، وكان يعملُ في القطاعِ الخاصِّ في الكويت، واَقترحهُ عدنان أبو عودة لمعرفتهِ به عندَما كان يعملُ في الكويت.

ووضعتِ السّلطاتُ المغربيّةُ زيد الرّفاعي في فيلّا خاصّةٍ خلافًا لكلِّ الوفودِ، بناءً على معلوماتٍ لدى السّلطاتِ الأمنيّةِ المغربيّةِ عن وجودِ مؤامرةٍ تُحاكُ ضدَّ الوفدِ الأردنيِّ، وهي ما كانت تُسمّى بمحاولات «أبو إياد» (القائد الفلسطينيّ

صلاح خلف)، من أهمّها محاولتهُ إسقاطَ طائرةِ الملكِ من خلالِ صواريخَ تمَّ ضبطُها، وكانتِ الأسلحةُ تُهرَّبُ من إسبانيا إلى المغرب. أمّا باقي الوفدِ فكان يقيمُ في فندقِ الهيلتون مع باقي الوفودِ العربيّةِ الأخرى.

ضبطتِ السّلطاتُ المغربيّةُ الأسلحةَ المُهرّبةَ مُعلِنةً عن إحباطِها لمؤامرةٍ كانت تهدفُ اَغتيالِ الملكِ. وكانتِ المخابراتُ الأردنيّةُ تعرفُ أنّ «أبو إياد» خطّطَ لعمليّةِ الاغتيالِ، فقد كان المسؤولَ عن الجوانبِ الأمنيّةِ في منظّمةِ التّحريرِ ومديرَ عمليّاتِها. وكانتْ قياداتُ المنظّمةِ متّهمَةً بالتّآمرِ على حياةِ الملكِ.

لم أشعرْ يومًا بأنّ السّعوديّةَ كانتْ سندًا للأردنّ في ذلك الموقفِ الصّعبِ، ظلَّ دورُها من خلالِ وزيرِ الدّولةِ للشّؤونِ الخارجيّةِ السّيّد عمر السّقّاف عاديًّا بالرّغمِ من لقاءاتهِ اللّيليّةِ واَجتماعاتهِ المتكرّرةِ مع الوفدِ الأردنيِّ، وبخاصّةٍ مع عبد المنعم الرّفاعي الّذي كان صديقَهُ الشّخصيَّ.

وعبد المنعم الرّفاعي هو شاعرٌ أردنيٌّ وأديبٌ باَمتيازٍ، عمّ زيد الرّفاعي وشقيق سمير الرّفاعي وثلاثتُهم أصبحوا رؤساءَ للحكومةِ، وكوّنوا أسرةً سياسيّةً قويّةً.

وتولّى عبد المنعم منصبَ سفيرِ الأردنّ لدى إيران أيّامَ الشّاه ومصدق، وعُيِّن سفيرًا لدى الأممِ المتّحدةِ ومستشارًا لمدّةٍ طويلةٍ ولعدّةِ مرّاتٍ في الدّيوانِ الملكيِّ. زوجتهُ الأولى هي السّيّدة نهلة القدسي، التي تزوَّجتْ بعد طلاقِها منهُ الفنّان محمّد عبد الوهّاب.

كان عبد المنعم على علاقةٍ قويّةٍ مع وزيرِ الدّولةِ للشّؤونِ الخارجيّةِ عمر السّقّاف خلالَ عملِهما في السّفاراتِ وفي وزارةِ الخارجيّةِ، لكنّهُ لم يتمكّن من تحريكِ الموقفِ السّعوديِّ.

وكنّا نشعرُ أنّ تلك الدّولِ كانتْ تريدُ الانفكاكَ تدريجيًّا من مسؤوليّتها الفلسطينيّةٍ وتريدُ تسليمَ القضيّةِ إلى ممثّليهم.

اَلتحقَ الملكُ بالوفدِ بعدَ أيّام. كان واضحًا لدينا، ومن خلالِ ما أخبَرَنا الرّفاعي من معلوماتٍ كان قد شاركَها مع الملكِ، بأنّ الأمورَ لا عودةَ عنها عندَ الوفودِ العربيّةِ، ولرّبما كان الملكُ مستعدًّا قبلَ مشاركتهِ في القمّةِ للقبولِ بالقرارِ العربيِّ.

أعدَّوا للملكِ خطابًا مؤثّرًا للغايةِ، أظنُّ أنّ عدنان أبو عودة هوَ الّذي كتبهُ، وافقَ الملكُ فيه على القرارِ، لكنّهُ حذّرَ من كارثةِ وجودِ فراغٍ قانونيٍّ في الضّفّةِ الغربيّةِ له نتائجُ وخيمةٌ قد تستغلُّها إسرائيل لصالِحها، و... «قدْ أُعْذِرَ مَنْ أَنْذَرَ».

كنّا في هيئةِ الوزارةِ وبالإجماعِ ضدَّ قرارِ الدّولِ العربيّةِ، وكنّا قد ناقشْنا ذلك في اَجتماعاتِ مجلسِ الوزراءِ في عمّان بالعمقِ والجدّيّةِ المطلوبةِ، وأدَّعي أنّ بعضَ الجهاتِ الأمنيّةِ العسكريّةِ لا تمانعُ في إزالةِ مسؤوليّةِ تداعياتِ العواقبِ وعبئِها عن كاهلِ الأردنّ، وأذكرُ أنّ محمّد رسول الكيلاني الّذي كان يشغلُ آنذاكَ منصبَ مستشارِ الأمنِ القوميِّ، ولكي يخفّفَ على الملكِ، كان يقولُ لهُ: «نريدُ أن نتخلّصَ من أعباءِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ وهمومِها. وهذا القرارُ جيّدٌ».

وعندَما أظهرَ الأردنّ بوادرَ القبولِ النّهائيِّ، اَنسحبَ ذوقان الهنداوي من المؤتمرِ مُحتجًّا بأزمةِ ربوٍ أصابتهُ جرّاءَ الرّطوبةِ في الرّباط، وظروفه الصّحّيّةُ تفرضُ عليه العودةَ إلى عمّان بأسرعِ وقتٍ ممكنٍ. وهذا ما حصلَ. أبلغَ زيد الرّفاعي وقبلَ منهُ ذلك.

لكنَّ الواضحَ أنّ ذوقان الهنداوي كان يرفضُ أن يكونَ طرفًا في ذلك القرارِ حتّى يتمكّنَ من التّنصّلِ منه لاحقًا، وفي عمّان تباهى رحمهُ الله، أمامِ زوّارهِ الكثرِ بجرأتهِ في موقفهِ.

اِفتتحَ مؤتمرُ القمّةِ السّابع في القصرِ الملكيِّ في الرّباط صباحَ السّادسِ والعشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٩٧٤، وكان عددُ أعضاءِ الوفدِ

الأردنيِّ أكبرَ من عددِ الكراسي المخصّصةِ لكلِّ وفدٍ في قاعةِ الاجتماعاتِ الرّئيسيّةِ؛ ولذلك كنّا نتناوبُ على الجلوسِ في مقاعدِ الوفدِ، وحضرتُ اللّقاءاتِ الجانبيّةَ.

وبالرّغمِ من حداثتي السّياسيّةِ والوظيفيّةِ، فقد أظهرتُ اَمتعاضي أمامَ جلالةِ الملكِ من كلامِ الكيلاني وآرائِهِ، وقلتُ له إنّ مثلَ هذا الكلامِ لا يجوزُ أن يصدرَ عن مسؤولٍ بهذا الحجمِ وهذه المسؤوليّةِ، كان واضحًا أنّ الملكَ حسين يقبلُ كلامي ولا يرغبُ بسماعِ كلامِ محمّد رسول الكيلاني.

ومنذُ قمّةِ الجزائر سنة ١٩٧٣، لم تجرِ أيّةُ محادثاتٍ جدّيّةٍ أو هادفةٍ بين الأردنّ ومنظّمةِ التّحريرِ، وبالرّغمِ من كلّ اَتّصالاتِ الأردنّ العربيّةِ خلالَ سنةٍ، فقد اَزدادتِ الدّولُ العربيّةُ قناعةً بضرورةِ السّيرِ بهذا القرارِ، وأعطتِ القيادةَ للملكِ الحسن الثّاني، صاحبِ الموقفِ المعروفِ تجاهَ المنظّمةِ، والمتّهمِ أصلًا بأنّهُ كان ينفّذُ مخطّطَ كيسنجر.

فقد كان الهدفُ من الالتزامِ العربيِّ باَعتبارِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ الممثّلَ الشّرعيَّ والوحيدَ للشّعبِ الفلسطينيِّ، الحؤولَ دونَ مفاوضاتٍ إسرائيليّةٍ – أردنيّةٍ مباشرةٍ لاستعادةِ الضّفّةِ الغربيّةِ، ذلك أنّ كيسنجر أثناءَ جولاتِهِ المكوكيّةِ رفضَ إجراءَ اَتّفاقِ فكِّ اَرتباطٍ بين الاحتلالِ والأردنّ بحجّة أنّ الأردنّ ليسَ مفوّضًا، وأنّ إسرائيل تريدُ التّفاوضَ المباشرَ مع ممثّلي الشّعبِ الفلسطينيِّ.

عدْنا من المغربِ وجرى اَستقبالٌ شعبيٌّ وعشائريٌّ حافلٌ للملكِ في المطارِ، ويُقالُ أيضًا إنّ محمّد رسول الكيلاني شاركَ في تنظيمِ هذا التّرتيبِ الّذي يحدثُ للمرّةِ الأولى بمشاركةِ شيوخِ العشائرِ والشّخصيّاتِ السّياسيّةِ.

آلمَني كثيرًا عندَما رأيتُ من شبّاكِ الطّائرةِ أناسًا يحملون لافتاتٍ تحملُ حروفَ «أ ر د ن» منفصلةً عن بعضِها بعضًا، وهتاف «أردنّ... أردنّ... أردنّ»،

بمعنى أنّنا نريدُ التّخلّصَ من أعباءِ فلسطين. وأذكرُ أنّني قلتُ جملةً لم تكنْ موجّهةً للملكِ، لكنّهُ سمعَها. وهي: «هلِ المطلوبُ أن نصلَ إلى هذه المرحلةِ». وقيلَ يومَها إنَ الأميرَ الحسن هو مَنْ رتّبَ ذلك لكونه مؤيّدًا لهذا القرارِ.

بعدَ ذلك بسنواتٍ، فهمتُ من زيد الرّفاعي أنّهُ هو نفسهُ فوجئَ بذلك التّرتيبِ، ولم يكنْ يعلمُ شيئًا عن تلك الحشودِ، ولو عادَ القرارُ إليهِ لَما قَبِلَ بهِ أو وافقَ عليهِ.

وعلمتُ لاحقًا أيضًا، أنّ شخصيّاتٍ أردنيّةً تحلّقتْ حولَ ذوقان الهنداوي بعدَ اَنسحابهِ من قمّةِ الرّباطِ لتسمعَ منهُ تفاصيلَ ما جرى، وتمّ خلقُ ذلك الجوِّ الّذي رأيناهُ في المطارِ.

ولم تكنْ فكرةُ فكِّ الارتباطِ قد خطرتَ على بالِ أحدٍ، وكان الملكُ قد حذّرَ من فراغٍ قانونيٍّ في قرارِ فكِّ الارتباطِ الّذي أصدرهُ سنة ١٩٨٨، لأنّ الارتباطاتِ القانونيّةَ والسّياسيّةَ والشّعبيّةَ بين الضّفّتَين قويّةٌ ومتجذّرةٌ. وقد وضعتِ الملكَ تحتَ ضغطٍ نفسيٍّ شديدٍ اَستمرَّ حتّى مطلعِ الثّمانينيّات من القرنِ العشرين.

وكان قد حذَّرَ من رفضِ الإسرائيليّين الاعترافَ بالسّيادةِ الأردنيّةِ على الضّفّةِ الغربيّةِ، لأنّ قبولَنا بهذا المفهومِ وتحتَ ضغوطٍ وهميّةٍ سيساهمُ في ضياعِ الضّفّةِ الغربيّةِ قانونيًّا، ويمنحُ الإسرائيليّين الحقَّ بالمطالبةِ بها، ما لم تنشأْ دولةٌ أو هيئةٌ فلسطينيّةٌ.

بعدَ سنواتٍ طويلةٍ من التّجربةِ، يبدو منطقيًّا وضعُ الأمورِ في نصابِها، وذلك بعودةِ تمثيلِ الشّعبِ الفلسطينيِّ للمنظّمةِ. لكنْ في تلك الفترةِ، لم تكن منظّمةُ التّحريرِ والفصائلُ الفلسطينيّةُ قادرةً على إنشاءِ كيانٍ فلسطينيٍّ كفؤٍ.

واليومَ، وبعدَ حصولِ المنظّمةِ على حقِّ التّمثيلِ الفلسطينيِّ، فهيَ لم تستطعْ تطويرَهُ، لا بعقلانيّةٍ، ولا بحنكةٍ سياسيّةٍ، ولا ببناءِ هياكلَ مقاومةٍ تؤدّي إلى دولةٍ فلسطينيّةٍ حقيقيّةٍ.

بدا واضحًا لي أنّ الكثيرَ من تجاذباتِ المنظّماتِ الفلسطينيّةِ كان سببها خضوعها لسياساتِ دُوَلٍ عربيّةٍ، والتّمويلُ العربيُّ المقدَّمُ لتلك المنظّماتِ إنّما كان يستهدفُ خدمةَ مصالحَ وسياساتِ تلك الدّولِ بالدّرجةِ الأولى ومطامعَها السّياسيّةَ، وأذكرُ هنا ليبيا بدرجةٍ أساسيّةٍ.

بعدَ العامِ ١٩٤٨ ومن ثمَّ العامِ ١٩٦٧، نظرَ الشّعبُ الفلسطينيُّ إلى وضعهِ، وتبيّنَ له أنّ العربَ خذلوه في المرّتَين. ففي العامِ ١٩٤٨ دخلت جيوش عربية لم تكن جاهزة للقيام بمهام قتالية وتعرض الفلسطينيون للخديعة، وكذلك الشعوب العربية، وقامت دولة إسرائيل فيما بات يعرف في حينه بـ«خطوط الهدنة».

وفي العامِ ١٩٦٧، ضاعَ ما تبقّى من فلسطين لأسبابٍ متعدّدةٍ، منها التّفوّقُ العسكريُّ الإسرائيليُّ والإهمالُ العربيُّ، وأصبحتْ كلُّ فلسطين تحتَ وطأةِ الاحتلالِ الإسرائيليِّ، ولا يزالُ الكثير من الفلسطينيّين يعانون كثيراً في أنحاءٍ كثيرةٍ من الدّولِ العربيّةِ، فكانتْ صدمةُ ١٩٦٧ الّتي تحدّثْنا عنها بالنّسبةِ إلى جمال عبد النّاصر وانهيارِ ذلك المارد العربيِّ الّذي وضعَ الشّارعُ العربيَّ بأكملهِ ثقتَهُ بهِ وبقدرتهِ على نهوضٍ عربيٍّ قوميٍّ لتحريرِ الأرضِ المحتلّةِ، وإذا بالأرضُ تزدادُ احتلالًا والعدوُّ يزدادُ توسّعًا.

قرّرَ الفلسطينيّون بعدَ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بشكلٍّ عفويٍّ وعشوائيٍّ أخذَ الأمورِ بيدِهم، وظهرتْ حركةُ الفدائيّين الفلسطينيّين. كانتْ «حركةُ فتح» هي السّبّاقةُ، وأخذتِ القيادةِ.

وفي حينِ كانَ الهدفُ الرّئيسيُّ لمنظّمةِ التّحريرِ الإمساكَ بالقرارِ السّياديِّ الوطنيِّ لتحريرِ فلسطين بدعمٍ عربيٍّ، وليسَ بقرارٍ عربيٍّ فقط، إلّا أنَّ هذا الهدفَ تلاشى تدريجيًّا مع أحداثِ أيلول عامَ ١٩٧٠، وما سبقَها من فوضى

عارمةٍ في المجتمعِ الأردنيِّ، وتحديدًا في عمّان، ومن ثمّ تكرار التّجربةِ عينِها في لبنان لاحقًا.

اِتُّخِذَ القرارُ ربّما في المغربِ ثمّ في عمّان، وباتَ علينا أن نتصرّفَ على أساسهِ ونلبّي متطلّباتهِ، بالتّالي أصبحَ لزامًا اَتّخاذُ إجراءاتٍ تناسبُ المرحلةَ الجديدةَ، أوّلُها اَستقالةُ الحكومةِ لإخراجِ الوزراءِ المحسوبين على الضّفّةِ الغربيّةِ من التّشكيلةِ المقبلةِ، كذلك تجميد مجلسِ النّوّابِ لأنَّ له صفةً تمثيليّةً مناصفةً بين الضّفّتَين، وإلغاء وزارةِ شؤونِ الأرضِ المحتلّةِ الّتي كنتُ وزيرَها.

وهكذا، تمَّ تبليغُنا باَستقالةِ الحكومةِ. ذهبنا إلى القصرِ لوداعِ الملكِ. كان على الوزراءِ المُفترَضة عودتهم في الحكومةِ المقبلةِ أن يبقوا في القصرِ بعدَ تحيّةِ الملكِ، أمّا الّذين سيغادرون الحكومةَ فيمرّون مرورًا سريعًا وينصرفون.

وكنتُ من ضمنِ الّذين خرجوا من الوزارةِ، وتحديدًا لأنّي كنتُ نائبًا عن نابلس ومحسوبًا على الضّفّةِ الغربيّةِ، أمّا صبحي أمين عمرو وغالب بركات وآخرون، فقد كانوا محسوبين كأردنيّين من أصل فلسطينيٍّ، لذلك اَستمرّوا في الوزارةِ الجديدةِ، وبدلًا من أن يكونَ عددُ الوزراءِ من أصلٍ فلسطينيٍّ مُناصفةً داخلَ الحكومةِ الجديدةِ، دخلَها سبعةُ وزراء فقط من أصلٍ فلسطينيٍّ.

وأصدرَ الملكُ أمرًا بحلِّ مجلسِ النّوابِ في الثّالثِ والعشرين من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٧٤.

بعدَ اَستقالةِ الحكومةِ، طلبَني زيد الرّفاعي. قالَ لي: «أُريدكَ سفيرًا في الكويت. وهي سفارةٌ مهمّةٌ ولدينا جاليةٌ أردنيّةٌ كبيرةٌ هناك». اِعتذرتُ عن قبولِ عرضهِ، وقلتُ له: «لا أريدُ سفارةً ولا أريدُ الكويت، وأرغبُ بالعملِ في السّعوديّةِ والالتحاقِ بعمّي صبيح المصري هناك».

قَبِل الرّفاعي منّي هذا الكلامَ. لكنْ، بعدَ حوالي شهرَين، اَلتقيتُ بسالم مساعدة الّذي عادَ وزيرًا للعدلِ في الحكومةِ الجديدةِ، سألَني عن سببِ رفضي تعييني سفيرًا للأردنّ في الكويت، وأضافَ: «أنتَ رجلٌ سياسيٌّ ولستَ رجلَ أعمالٍ». وقالَ لي إنّ الفرصةَ لا تزال أمامي وإنّه مُستعدٌّ للتّحدّثِ مع الرّفاعي.

أجبتهُ: «ما تقولهُ صحيحٌ، فأنا لستُ رجلَ أعمالٍ، لكنّي مسؤولٌ عن عائلةٍ وأطفالٍ. ولا يمكنُني أن أعيشَ بمائتين وخمسين دينارًا، هو راتبُ الوزيرِ في ذلك الوقتِ، بيتي مُستَأجرٌ، ووالدي لم يُخلّفْ لي ثروةً». فقالَ لي: «اِسمع منّي وفكّر بالموضوعِ».

كنّا نقفُ على طرفِ الشّارعِ عندَما أبلغتُ مساعدَهُ بأنّ «هناكَ طرفًا مهمًّا يجبُ أن أستشيرهُ وهي زوجتي»، فردّ عليَّ قائلًا: «سأتحدّثُ مع زيد».

اِتّصلتُ به بعدَ يومين وأبلغتهُ موافقتي، فبادرَ من جهتهِ بإبلاغِ زيد الرّفاعي الّذي اَستدعاني وقالَ لي: «خيرًا فعلتَ، كنتُ منزعجًا من قرارِ رفضكَ، لا يزالُ العرضُ موجودًا، لكنَّ سفارَتَنا في الكويت ذهبتْ إلى محيي الدّين الحسيني الّذي كانَ وزيرًا للمواصلات في حكومةِ الرّفاعي الأولى، وكان نائبًا في البرلمان عن القدسِ».

وقالَ لي الرّفاعي إنَ «المُتاح الآن هو إسبانيا»، فشعرتُ باَرتياحٍ شديدٍ، وقلتُ له: «الحمدُ لله إنّها إسبانيا».

P U R E I S T H E T R U T H

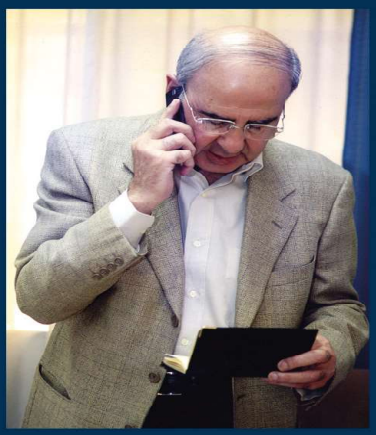

# مذكرات طاهر المصري

# الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

**طاهر المصري**

9 786144 862629